

❖ حي واد الجوز

كما أقرت لجنة القدس للتخطيط والبناء الإسرائيلية خطة أخرى لتوسيع الوجود اليهودي في القدس الشرقية بتاريخ ٢ حزيران (يونيه) ٢٠٠٩. والموقع قيد البحث والتخطيط قريب من الزاوية الشرقية الشمالية للبلدة القديمة بمحاذاة الشارع الذي يؤدي إلى حي الصوانة ويطل على حي (جبل الزيتون) و حي (واد الجوز). والخطة هي جزء من خطة هيكلية كبرى للبلدة القديمة تستهدف تدمير السوق الفلسطيني المركزي للخضار (المعروف محليا بسوق الحسبة) وبناء مجمع يتكون من تسعة طوابق وفندق مكون من (٢٠٠) غرفة ومركز تجاري في مكان الموقع. ومن الواضح انه سيعرض على أصحاب المحال التجارية الفلسطينية "فرصة" لاستئجار مساحات في المجمع الجديد، لكنه من غير المحتمل أن يتمكنوا من تحمل نفقات وتكاليف الإيجار والضرائب. وستضمن تنفيذ الخطة الإسرائيلية التي قدمت "للاعتراضات" العامة أيضا تدمير روضة أطفال فلسطينية. وتعتبر قطعة الأرض جزءا من المنطقة المحتلة لكنها "بتصرف/ مملوكة" من قبل بلدية القدس، وقد صنفت البقعة كمساحة مفتوحة/ عامة، أما الجهة المنفذة للمشروع فهي "سلطة تطوير القدس الاسرائيلية".



جزء من واد الجوز مع منطقة الفندق المخطط لتشيده

❖ حي سلوان

يمتد حي سلوان الفلسطيني من الزاوية الجنوبية الشرقية من البلدة القديمة في القدس باتجاه وادي حلوة (المشار إليه على الخرائط الإسرائيلية باسم واد الجوز) ويسير بين المنحدرات المكتظة بالسكان بين حي جبل الزيتون وحي جبل صهيون، وينحدر عبر الصحراء على طول منحدرات حي جبل الكبير. وتعتبر منطقة حي سلوان بؤرة للمواجهات حيث الصراع على الأراضي والمباني والوجود يشتد في ظل وجود ما يقرب من (٤٠٠) مستوطن وسط ما يقرب من (٥٠,٠٠٠) نسمة من المواطنين الفلسطينيين.

وقد تم "شراء" قطع كبيرة من الأراضي في هذه المنطقة - التي استولت إسرائيل عليها بشكل غير قانوني بعد حرب العام ١٩٦٧ - في العام ١٩٢٠ من قبل (البارون دي روتشيلد) ولاحقا نقلت إدارة الأراضي الى الصندوق القومي اليهودي الذي ساعد منذ تلك الفترات المجموعات الاستيطانية في جهودها للسيطرة على تلك المنطقة. وتسيطر مجموعة "العاد" الآن على ما يزيد عن (٥٥%) من مساحة الأرض. وتجدر الإشارة هنا إلى التحقيق الحكومي في العام ١٩٩٢ (لجنة كلوغمان، سميت بهذا الاسم إشارة إلى رئيس اللجنة، المدير العام في وزارة العدل هاييم كلوغمان) وجد أن المجموعات الاستيطانية، بما فيها مجموعة "العاد"، سيطرت واستولت على الممتلكات الفلسطينية من خلال استخدام وثائق مزورة بصورة متكررة، وأساءت استخدام القانون الإسرائيلي الذي يحكم ممتلكات الغائبين مع نقل وتحويل عشرات ملايين الشواكل من الأموال العامة من قبل المؤسسات الحكومية إلى مشروع بدون أي إشراف "رسمي".

وفي العام ٢٠٠٧، حكمت محكمة إسرائيلية أخرى بإخلاء عائلات المستوطنين من منزل عائلة الكرد لأنها قامت بالبناء بدون تصريح، لكن المستوطنون رفضوا تنفيذ القرار، كما لم تتحرك الشرطة الإسرائيلية لتنفيذ القرار. وبدل ذلك، أصدرت المحكمة العليا حكماً لصالح المستوطنين بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ وينص القرار على طرد عائلة الكرد خلال ٢٤ ساعة. وقد أشعل القرار احتجاجاً رسمياً من وزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة الإسرائيلية متسائلة عن قانونية الشروط التي اعتمدت المجموعة الاستيطانية عليها بادعائها شراء الأرض. وفي نهاية المطاف، تم طرد عائلة الكرد، وليس المستوطنين بتاريخ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ بالقوة في خطوة كانت تهدف بشكل واضح إلى التحضير للسيطرة الإسرائيلية على (٢٧) منزلاً مجاوراً يقيم فيها أكثر من ٥٠٠ نسمة فلسطينية) وللسير قدماً في الخطط لإقامة مستوطنة تتضمن (٢٠٠)



هدم خيمة الكرد

وحدة سكنية خلال الأشهر الثمانية عشرة القادمة بالقرب من قبر الصديق شمعون (مخطط الخطة البلدية قرار ١٢٧٠٥ قدم من قبل منظمة "ناحالات شمعون" الاستيطانية في أواخر شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨). وستحلّق هذه

الخطوة تواصلاً سكانياً يهودياً حول البلدة القديمة. وانتقلت عائلة الكرد لتقيم في خيمة مجاورة للأرض، وقد توفي رب العائلة بعد أسبوعين من إخلاء الأسرة من المنزل. وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم الخيمة خمس مرات إلى يومنا هذا. وبتاريخ ١٩ آذار (مارس) ٢٠٠٩، أفادت صحيفة "هآرتس" انه تم الكشف عن وثيقة من الأرشيف العثماني في أنقرة تؤكد أن اليهود لم يشتروا الأرض "المتنازع" عليها، وان الفلسطينيين هم أصحاب الأرض الحقيقيين. لكن لا يتوقع أن تقبل المحاكم الإسرائيلية صحة الوثيقة حيث أظهرت قضية مؤخرًا عندما قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ٢٠٠٩ وجوب إخلاء عائلي الغاوي وحنون من منزلهما في الشيخ جراح خلال شهرين ليتم تحويل العقار إلى جمعية "ناحالات شمعون".

وفي تطور مرتبط بالقضية، منحت لجنة القدس للبناء والتخطيط الإسرائيلية بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٩ التصريح الأخير إلى مجموعة "أمانا" الاستيطانية لبناء مقارها في حي الشيخ جراح. وتعتبر الخطوة غير قانونية لأنه لم يتم الإعلان عن مناقصة للبناء. وتقدم المواطنون الفلسطينيون المقيمون في الجوار وإدارة المستشفى الفرنسي باعترض أمام لجنة التخطيط ضد المخطط لبناء مبنى من ثلاثة طوابق بالقرب من المستشفى الفرنسي مقابل المقر المركزي للشرطة الاسرائيلية (حركة السلام الآن، مبنى المستوطنين في القدس الشرقية يتسلم تصريح البناء النهائي، نيسان (ابريل) ٢٠٠٩). (أنظر أيضا خريطة الأقمار الصناعية)

هني غلاسمان

وقد تم تسييج بقعة أرض خالية تبعد بضعة أمتار عن موقع (الصديق شمعون) مقابل فندق (شجرة الزيتون) وأمام مركز (الحياة الطبي) قبل فترة وجيزة، وكتب على لوحة إعلانات "مبنى ماكس وجيانا غلاسمان" عند مدخل الأرض. ومن الواضح أن هناك مخططاً إسرائيلياً لبناء مركز مؤتمرات اسرائيلي في الموقع.

